

"بحوث الاتصال والإعلام على أعتاب الألفية الثالثة"

Communication and Media Research on the Threshold of the Third Millennium

رحيمة الطيب عيساني¹،

¹ عميد كلية الاتصال والإعلام جامعة العين – الإمارات العربية المتحدة

الملخص:

من الحقائق المعروفة لدى الباحثين في حقل الإعلام والاتصال أنّ جذور العلم يمكن تتبعها في الأدبيات النظرية للعلوم الأخرى ذات العلاقة بهما. فهو ملتقى الكثير من التخصصات العلمية، فقد أثارت سيروراته اهتمام الكثير من العلوم المتنوعة: الفلسفة، التاريخ والجغرافيا، وعلم النفس والسوسيولوجيا، العلوم السياسية وعلم الأحياء، والسبرنيطيقا والعلوم الإدراكية.

وشكّل هذا الحضور للتخصصات الأخرى داخل علم الاتصال، وهو يؤسس لحقله المعرفي الخاص داخل فضاء العلوم الاجتماعية، أحد المداخل الأساسية للتساؤل عن شرعيته العلمية، كعلم قائم بذاته. بل هناك من الباحثين من أيد بشدة ويؤيد وجهة النظر التي تقول: "إنّ علم الاتصال لم ينتج نظرية رئيسية قابلة للتطور في المستقبل". وأنّه على الرّغم من تطوّر العلم، وبلوغه مرحلة تقرب من النّضج، الذي ساهم فيه الكثير من الباحثين والمختصّين من خلال بناء ملامح نظريات جديدة في السّنوات المتأخّرة، إلّا أنّ ثمة تزايدا ملحوظا في الغموض الذي يكتنف دراسات هؤلاء الباحثين يتمثّل في التناقض في الآراء، والجدل الظاهر فيما يتعلق بالبناء المعرفي المناسب للنّظرية الاتصالية.

من هذا المنطلق تتناول هذه الدّراسة اتجاهات بحوث الاتصال والإعلام مع بداية الألفية الثالثة وما طرحه من إشكالات قديمة من خلال أدوات ووسائل ورؤى جديدة، وتناقش الموضوع بالإجابة على التّساؤلات الكبرى التالية:

1. هل هناك إمكانية في المستقبل لتجاوز ماسي "بقصور النّظرية" في مجال الاتصال لتطوير نظرية عامة للاتصال والإعلام؟
2. هل ما يزال من الملائم التّمييز أو عدم التّمييز بين الاتصال والإعلام، مضمونا ومنهجيا ودراسة؟
3. هل تتعلق الضّواهر الاتصالية والإعلامية بمباحث متعددة أم ينبغي دراستها في إطار مبحث متداخل التّخصصات والتّناولات؟
4. وهل تستطيع ثورة الوسائل والمعلومات الحالية تقديم وجهات نظر جديدة لدراسة وحل المشكلات التي يتناولها علم الاتصال؟

الكلمات المفتاحية :

بحوث الاتصال والإعلام، نظريات الاتصال، ثورة الاتصال والمعلومات، الإعلام الجديد، قصور النّظرية.

ABSTRACT

One of the facts known to researchers in the fields of information and communication is that the roots of science can be traced in the theoretical literature of other sciences related to them. It is the crossroads of many scientific disciplines, and its processes have aroused the interest of many diverse sciences: philosophy, history and geography, psychology and sociology, political sciences and biology, and spirinetics and cognitive sciences.

This presence of other disciplines within the science of communication, as it establishes for its own field of knowledge within the social sciences space, constituted one of the main approaches to questioning its scientific legitimacy, as a science in its own right. In fact, there are researchers who strongly support and support the view that says: "The science of communication has not produced a major theory that can be developed in the future." And that despite the development of science and its approaching maturity stage, to which many researchers and specialists have contributed by building the features of new theories in recent years, there is a noticeable increase in the ambiguity surrounding the studies of these researchers represented in the contradiction in opinions and the apparent controversy With regard to the appropriate cognitive construction of communicative theory.

From this standpoint, this study deals with the trends of communication and media research at the beginning of the third millennium and the old problems it poses through new tools, media and visions, and discusses the topic by answering the following major questions:

1. Is there a possibility in the future to go beyond the so-called "shortcomings of theory" in the field of communication to develop a general theory of communication and media?

2. Is it still appropriate to distinguish or not to distinguish between communication and information, in content, method and study?

3. Are communication and media phenomena related to multiple issues or should they be studied within the framework of an interdisciplinary and interdisciplinary topic?

4. Can the current media and information revolution provide new perspectives for studying and solving the problems dealt with in communication science?

key words:

Communication and media research, communication theories, the communication and information revolution, new media, deficiency of theory .

1. المقدمة:

بدأت الأبحاث العلمية في مجالات الإعلام والاتصال الجماهيري بالولايات المتحدة الأمريكية خلال عشرينات القرن العشرين، وركزت الأبحاث الأولى على دراسة وصفية لتاريخ الصحافة، والشخصيات الصحفية التي قامت بإصدار وتحرير صحف في كل مرحلة من المراحل المدروسة، وركزت الأبحاث التي جرت خلال تلك المرحلة على مفاهيم فلسفية معينة كحرية الصحافة وحق الأفراد في نشر آرائهم بدون تدخل السلطات، ودور الصحافة في المجتمع وغيرها من الاهتمامات العلمية.

وظهرت في المرحلة التالية دراسات علمية اعتمدت على نتائج الأبحاث التجريبية والميدانية الكمية وأعطت دراسات موضوعية بعيدة عن تحيز الباحث معتمدة على حقائق علمية ثابتة، واستخدمت أساليب القياس والتجربة للوصول إلى نتائج علمية مقنعة.

وبالنتيجة توصل العلماء إلى تكوين نظرية علمية تمتطوورها خلال خمسينات وستينات القرن العشرين. وتوسع البحث العلمي بعد ذلك في مجال الاتصال الجماهيري ليشمل دراسات الإعلام الدولي وطبيعة الإعلام في الدول الأخرى وخاصة تلك التي تختلف مع

الولايات المتحدة الأمريكية إيديولوجياً، أو التي تدخل ضمن مجال اهتمامات سياستها الخارجية والمصالح الأمريكية في العالم بشكل

عام.

ورافق تطور الأبحاث العلمية في مجال الإعلام والاتصال الجماهيري اهتمام علماء السياسة والاقتصاد والمجتمع وعلم النفس والأنثروبولوجيا بعلم الاتصال الجماهيري، وساهموا في تطويرها وبناء نظريات ومفاهيم أساسية لعلم الاتصال الجماهيري مما أعطى دراسات الإعلام والاتصال الجماهيري طابعاً متميزاً ساهم في اتساعها وشموليتها وإثرائها خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

إنّمن الحقائق المعروفة لدى الباحثين في حقلي الإعلام والتّواصل، أنّ جذور العلم يمكن تتبّعها في الأدبيات النّظرية للعلوم الأخرى ذات العلاقة بهما (Charles.R.Berger,1991,p103). فهو ملتقى الكثير من التّخصّصات العلمية، وقد أثارت سيرورات علم التّواصل اهتمام الكثير من العلوم المتنوّعة، ابتداء بالفلسفة، والتّاريخ والجغرافيا، وعلم النفس والسوسيولوجيا، والأنثولوجيا والاقتصاد، مروراً بالعلوم السياسيّة وعلم الأحياء، والسّبرنيطيقا والعلوم الإدراكية. وشكّل هذا الحضور للتّخصّصات الأخرى داخل علم التّواصل، وهو يؤسّس لحقله المعرفي الخاص داخل فضاء العلوم الاجتماعية، أحد المداخل الأساسيّة للتّساؤل عن شرعيته العلميّة، كعلم قائم بذاته (Armand ET Michèle Mattelart,2004,p04). بل هناك من الباحثين من أيّد بشدّة ويؤيّد وجهة النّظر التي تقول: "إنّ علم التّواصل لم ينتج نظرية رئيسية قابلة للتّطوّر في المستقبل (Charles.R.Berger: 1991, p103). وأنّه على الرّغم من تطوّر العلم، وبلوغه مرحلة تقترب من النّضج، الذي ساهم فيه الكثير من الباحثين والمتخصّصين من خلال بناء ملامح نظريات جديدة في السّنوات المتأخّرة، إلّا أنّ ثمة تزايداً ملحوظاً في الغموض الذي يكتنف دراسات هؤلاء الباحثين يتمثّل في التناقض في الآراء، والجدل الظّاهر فيما يتعلق بالبناء المعرفي المناسب للنّظرية الاتصاليّة.

هذه الجذور التّاريخية لعلم التّواصل ناقشها أيضاً "ولبر شرام Wilbur Shram" عندما تتبّع جهود عالم النفس الاجتماعيّ "كارل هوفلاند Carl Hoveland"، والباحث في العلوم السياسيّة "هارولد لاسويل Harold Laswell"، وكذا جهود الباحثين في علم الاجتماع أمثال "لازارسفيد Lazarsfeld"، وأكّد أنّهم المؤسّسون الأوائل لبحوث الاتصال الجماهيري، على الرّغم من اختلاف اهتماماتهم وتباين تخصّصاتهم، وأنّ كلّ الباحثين الذين أسهموا في إعداد الكتاب المشهور "علم الاتصال الإنسانيّ؛ The Science of Human Communication" الذي حرّره ولبر شرام، (وعددهم 11 باحثاً) لم يكن منهم من هو متخصص في الإعلام أو في بحوث التّواصل. وقد علّق ولبر شرام على تطوّر علم التّواصل (1963م) قائلاً: "إنّ التّواصل ليس اختصاصاً أكاديمياً على النّمط الذي هو عليه علم الفيزياء أو الاقتصاد، لكنّه اختصاص في مفترق الطّرق" (Wilbur Shram, 1997, p03).

إنّ هذه الملاحظة لم تكن خاطئة، فالإغاية السّتينيات من القرن الماضي كان المهتمّون بموضوعات التّواصل وبحوثه ودراسته هم من علماء النّفس والاجتماع والرياضيات، أو متخصّصون في مجال السياسة والأنثولوجيا والفلسفة: "لاختبار جزء من نظرياتهم في ميدان التّواصل". أو كما قالت جوديث لازار Judith Lazar.

وإنّ الكثير من الرّؤى والمنهجيات المعرفية التي تناولت التّواصل مفهومها وعمليّة كانت تفتقر إلى المقاربة الموحّدة، وقد ظهرت تحت مسمّيات شكلية. أضفت عليها بعض الكتابات التّالية نوعاً من التّبجيل الذي يرفعها إلى مقام النّظرية العامّة، من دون جهد بحثي يوضّح المستويات والمساهمات المعرفية في بناء وتشكيل هذا الإطار أو تلك النّظرية. ونتج عن هذا الوضع أن تقمّصت المذاهب التّفسيّرية الاستسهاليّة الرّائعة والقوالب الفكرية الجاهزة (التي كانت تلعب على وتر التجديد الشّكلي) دور المفسّر الشّرعي لحقل التّواصل، وأعطت لنفسها الحق في تقديم قراءات مبتورة، مغيّبة ومقصية بذلك مجموع الجهد البحثي التّراكمي القائم على

التناقض وتداخل الاختصاصات، مؤكدة الانطباع السلبي بأنّ التّواصل حقل مفتوح لكل التّهويمات المتناقضة والمتسارعة، هذا الوضع ربما دفع الكثيرين إلى الدّهَاب بعيدا بالاعتقاد بأنّه ربما كان من الأفضل إقصاء كل هذه التّعارضات والتّبعثر الذي يميّز حقل التّواصل، والبدء من الصّفر (أرمان وميشال ماتلار، 2005، ص22).

الأكيد أننا سوف لن نبدأ من الصّفر ولن نلغي أي جانب من جوانب دراسات علم الاتصال ونظرياته، بل سنعمل على أن نستفيد من كل الطروحات السّابقة لنناقش تفاصيل الموضوع ومرتكزاته.

2. الجانب المنهجي:

أولاً: الإجراءات المنهجية للدراسة

أ) إشكالية الدّراسة:

ارتبطت نشأة وتطور بحوث ودراسات الإعلام في العشرينات من القرن الماضي بالتّموذجين الوضعي والبنائي Positivist and Construct paradigm، فقد وجدت علوم الإعلام والاتصال نفسها من البداية في محور الصّراع بين الرّؤيتين الوضعية والبنائية، ولم يكن السبب في ذلك يعود فقط إلى التّجاذب الحاصل بين منظورين مختلفين، بل إلى طبيعة العلم الجديد هذا الذي يركز على دراسة موضوعات تنتمي إلى حقل الممارسة المهنية(منظور وضعي)، والاجتماعية(منظور بنائي)، فقد استمد التّخصص الجديد الكثير من منطلقاته ومفاهيمه وأطره التّظرية والمنهجية من هذين التّموذجين، وركزت بحوث الإعلام والاتصال- وما تزال - على تأثير وسائل الإعلام في الجمهور اعتماداً على ما يعرف بدراسات الجمهور، والتي اعتمدت على عدد من النّظريات المتعاقبة في التّشكيل والظّهور من مثل: الحقنة تحت الجلدHypodermic Needle، تدفق الاتصال عبر مرحلتينTwo Steps flow of information، الاستخدامات والاشباعUses and Gratification، نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام Mass Media Dependency Theory، وغيرها، ورغم أن هذه التّظريات ساهمت كثيراً-وما تزال- في إثراء وتطور بحوث الاتصال كمّاً ونوعاً إلا أن الباحثين في المجال انتقدوا هذا التّوجه في مرتكزين اثنين(الصّادق راج، 2009، ص12):

الأول: إهماله وإلى حد كبير دراسة مضمون وشكل الرّسالة الإعلامية التي يفترض أنها تحدث التّأثير المطلوب أو المرغوب من وجهة نظر المرسل أو القارئ بالاتصال سواءً كان شخصاً أو مؤسسة إعلامية. وحتى عندما التفت الباحثون لأهمية دراسة شكل ومضمون الرّسالة الإعلامية لم تعرف الدّراسات الإعلامية سوى التحليل الكمي لمضمون أو محتوى الرّسالة الإعلامية، والذي ذاع صيته بفضل مقال بريلسونBerelson الشهير الذي نشره عام 1952 بعنوان: "التحليل الكمي للمحتوي في أبحاث الاتصال". واستناداً إلى مساهمات بريلسون وآخرون سادت تقاليد التحليل الكمي الدّراسات الإعلامية، وأصبحت جزءاً من التّقاليد البحثية في حقل الدّراسات الإعلامية، بينما اختفت أو غيّبت الدّراسات الكيفية واتهمت بالتّحيز والبعد عن الموضوعية.

الثاني: قصور هذه النّظريات؛ فحقل الإعلام والاتصال- حسب بعض من الباحثين- لا يزال يفتقر إلى نظريات تعليمية محددة

تنطلق منها دراساته، وتبني على فروضها أدبياته. وأسأله

الإعلام المتخصصون في موضوع نظرياتهم يؤكدون أن ما هو موجود من هذا النظرية تفتيها الكتب والدراسات الإعلامية إنما هو من جهود غير المتخصصين في الإعلام، وأن التراكم النظري حول نظرية بعينها يعود أساسها لنتائج دراسات أجراها المتخصصون في علم الاجتماع أو علم النفس أو العلوم السياسية، أو غيرها من العلوم الاجتماعية الأخرى ذات الصلة الوثيقة بعلم الإعلام والاتصال. وإن من الباحثين الإعلاميين من لا يزال يؤيد وجهة النظر التي تقول: "إن علم الإعلام لم ينتج نظرية رئيسية قابلة للتطور في المستقبل" (Charles.R.Berger, 1991, p103)، كما أشرنا سابقاً.

قد تكون حداثة الاتصال الجماهيري - مقارنة بغيره من حقول البحث الإنسانية الأخرى- وحداثة الدراسات الأكاديمية: من أسباب نقص النظريات الجيدة في مجال الإعلام، ولكن الأهم منذ لك طبيعة الإعلام بوصفه نشاطاً إنسانياً؛ إذ لا يمكن دراسة الظاهرة الإعلامية دراسة معملية تتحكم في جميع متغيراتها البحثية مثلما هي الحال في الظاهرة الطبيعية.

وقد دخلت بحوث الاتصال الألفية الثالثة وهي تواجه الصعوبات والنقائص سالفة الذكر، يضاف إليها ما أفرزته التطورات المذهلة في مجالات تكنولوجيايات الاتصال والمعلومات، وظهور الإعلام الجديد وأدواته التي شكلت وتشكل تحديات جديدة تبرز أهم ملامحها في ثلاث مؤشرات رئيسية على الأقل: قصور النظرية، أو ضعف النظريات، التطور التكنولوجي المتسارع وثورة المعلومات، وظهور أدوات ووسائط منفصلة من الرقابة والتوجيه والتنظيم.

من هذا المنطلق تتناول هذه الدراسة اتجاهات بحوث الاتصال والإعلام مع بداية الألفية الثالثة وما تطرحه من إشكالات قديمة من خلال أدوات ووسائط ورؤى جديدة، وتناقش الموضوع بالإجابة على التساؤلات الكبرى التالية:

1. هل هناك إمكانية في المستقبل لتجاوز ماسمي "بقصور النظرية" في مجال الاتصال لتطوير نظرية عامة للاتصال والإعلام؟
2. هل ما يزال من الملائم التمييز أو عدم التمييز بين الاتصال والإعلام، مضمونا ومنهجاً ودراسة؟
3. هل تتعلق الضواهر الاتصالية والإعلامية بمباحث متعددة أم ينبغي دراستها في إطار مبحث متداخل التخصصات والتناولات؟
4. وهل تستطيع ثورة الوسائل والمعلومات الحالية تقديم وجهات نظر جديدة لدراسة وحل المشكلات التي يتناولها علم الاتصال؟

ب) منهج الدراسة وأدواتها:

تنتمي دراستنا هذه إلى البحوث الوصفية التفسيرية "Descriptive and Explanatory Research"، لذلك سنعتمد المنهج التحليلي الوصفي من خلال قرائتنا للأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية الميدانية التي أجريت في الموضوع.

ثانياً: قصور النظرية في بحوث الاتصال والإعلام:

بدأ الاهتمام ببحوث وسائل الإعلام مرافقاً للاهتمام بدراسة تأثيرات وسائل الإعلام الجماهيري التي بدأت مطلع القرن العشرين، ويعود تاريخ ظهور المفاهيم الأولى لتيار بحوث وسائل الاتصال الجماهيري تحديداً إلى سنة 1927، حيث يعتبر كتاب هارولد لاسويل Harold Lasswell (1902-1978) الذي يحمل عنوان: تقنيات الدعاية خلال الحرب العالمية world war Propaganda Techniques in the من أول البحوث التي قدمت قراءة للحرب مبينة كيف أن وسائل الاتصال أصبحت من أهم الأدوات الضرورية لإدارة أو تسيير

الرأي العام من طرف الحكومات، سواء تعلق الأمر بالرأي العام الموجود داخل الدول الحليفة أو في الدول المعادية (أرمان وميشال ماتلار، 2009، ص 47).

ومع نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضي اتسع مجال الاتصال اتساعا كبيرا، بدأ معه عدد من العلماء الاجتماعيين والسلوكيين في تطوير نظريات للاتصال امتدت إلى آفاق أبعد من حدود مجالات تخصصاتهم. ففي الفلسفة كتب بعض العلماء عن طبيعة الاتصال ودوره في الحياة الإنسانية، واهتم عدد من علماء علم دراسة الأجناس البشرية، وعلماء النفس والاجتماع بالاتصال ودوره في حياة الفرد والمجتمع، وساهم بعض الكتاب في مجال اللغويات أيضا في تقديم دراسة الاتصال، وظهرت الأبحاث المتعلقة بوضع الجسم والإشارة أو الاتصال غير اللفظي في بعض الثقافات والمجتمعات، وكذا الأبحاث المتعلقة بالإقناع والتأثير الاجتماعي، وخاصة المواقف والاتجاهات وكيف تتكوّن وتتغيّر، وأثرها في السلوك، ودور الاتصال في هذه الديناميات.

ودرس علماء الاجتماع والعلوم السياسية طبيعة الاتصال الجماهيري في مناشط سياسية واجتماعية متعدّدة، كالسلوك الانتخابي، وجوانب أخرى من الحياة. وحتى في علم الحيوان اهتم العلماء بالاتصال بين الحيوانات، وفي هذه الأعوام نفسها ساهم علماء اللغة، وعلم الدلالة وعلم الرموز- هذه العلوم التي تركّز على طبيعة اللغة ودورها في النشاط الإنساني - في تقديم دراسة الاتصال أيضا.

وأتسعت الدراسات في البلاغة والكلام لتشمل الأداء الشفهي، الصوت، الإلقاء، والمناظرة والمسرح، وفسولوجيا الكلام وعلم أمراض النطق، وكان النمو والتطور في الصحافة ووسائل الاتصال الجماهيرية خاصة ظهور التلفزيون واقبال الناس عليه دور تركيز في كثير من الأعمال العلمية والبحثية في هذا المجال على طبيعة وتأثير الوسائل الجماهيرية والاتصال الجماهيري.

وبنهاية الخمسينيات ظهرت عدّة كتابات مهّدت لظهور وجهات نظر في الاتصال أكثر ترابطا وتكاملا، وبذلت مجهودات كبيرة في الستينيات لتجميع التفكير من البلاغة والخطابة والصحافة والوسائل الجماهيرية، إضافة إلى العلوم الاجتماعية الأخرى، ومن المساهمات الهامة لهذا التكامل، كتب أساسية ألّفت في هذه الفترة شملت: عملية الاتصال (1960م)، آثار الاتصال الجماهيري (1960م)، وفي الاتصال البشري (1961م)، انتشار المبتكرات (1962م)، علم الاتصال البشري (1963م)، فهم الوسائل (1964م)، ونظريات الاتصال الجماهيري (1966م)، واهتمت دراسات أواخر الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين بدراسة التفاعل غير اللفظي، والاتصال التعليمي والتنموي وتوسعت لتشمل مجالات: علم المعلومات، ونظرية الإعلام، والإعلام ونظم الاتصال، والاتصال بين المنظمات والاتصال السياسي والاتصال العالمي، والاتصال بين الحضارات، كمجالات مستقلة بالدراسة. واستمرّ النمو والازدهار في مجالات البلاغة، والخطابة، والمناظرة والمسرح، وعلاج أمراض النطق، والصحافة ووسائل الاتصال الجماهيري، والتصوير والإعلان، والعلاقات العامة، والاتصال الخطابي (برنت روبن، 1992، ص 20).

وشهدت هذه الفترة نشاطا كبيرا في نشر الكتب والدوريات، فإلى جانب الكتب التي ناقشت الاتصال الشخصي والجماعي والتنظيمي والثقافي والسياسي والخطابي والجماهيري، ظهرت كتب بحثت موضوعات أعم وأشمل من مثل: الاتصال الحيواني، وطرق الوسائل السمعية والبصرية، والاتصال في التعليم، والاتصال في العمل وشؤون العاملين. كما ظهرت الكتب الأكثر تخصصا عالجت قضايا الاتصال والأطفال، والاتصال الخاص، واتصالات الأقمار الصناعية، والاتصال والأخلاق، والاتصال في الفصل الدراسي، والاتصالات السلوكية، والاتصال والفروق التوعوية، وإن كان بعضها قد عمل على تلخيص ومراجعة ما كتب في هذا الميدان.

ودخلت بحوث الاتصال والإعلام الألفية الثالثة وهي تحمل كما بحثيا متراكما يقارب عمره الـ 100 سنة على أقصى تقدير(ابتداء من 1910 سنة صدور كتاب جابريل تارد، "الرأي العام")، وتختزن في مضمونها ثلاثة أنواع من النظريات والرؤى والاتجاهات في دراسة موضوعاته وتقعيد أساسياته هي:

1. نظريات الاتصال؛ والتي تمثلها أربع تيارات/مدارس/براديغمات:

- ✓ السوسيولوجيا الوظيفية(نظريات الاتصال الجماهيري(15 نظرية)).
- ✓ اتجاه المعلومات:الرياضية(شانون)/السبرنطيقا(وينر)/النسقية(مولز)/مدرسة المجمع الخفي(بالو ألتو).
- ✓ والصناعات الثقافية:التقنية(كوركهايمر/أدورنو، هابرماس)/البنوية(دوسوسير)/دراسات(مركز برمنغهام).
- ✓ السوسيولوجيا التأويلية:التفاعلية الرمزية(غوفمان)/الظاهراتية، الفينومونولوجية(هورسيل)/الاثنومتودولوجية(غارفنكل).

2. نظريات الإعلام 6: السلطوية، السوفيتية، الليبرالية، المسؤولية الاجتماعية(سيبرت، بيترسون وشرام 1956).

✓ التّنومية، الديمقراطية- التشاركية (McQUAIL) (Denis:1983, 84-98).

3. مداخل دراسة الإعلام الجديد:

- ✓ المدخل التكنولوجي الإعلام الجديد: الحتمية التكنولوجية، مجتمع المعلومات، المجتمعات الشبكية(مانويل كاستيلز"العصر المعلوماتي، الاقتصاد، المجتمع والثقافة"، دارن بارني في كتابه "المجتمع الشبكي".
- ✓ المدخل الاجتماعي والثقافي: الحتمية الاجتماعية، الإنتاج الاجتماعي للمعرفة.

ومع ذلك مازال كثير من الباحثين من يعتقد أنّ حقل الإعلام والاتصال لا يزال يفتقر إلى نظريات علمية محددة تنطلق منها دراسته، وتبنى على فروضها أدبياته. وأساتذة الإعلام المتخصصون في موضوع نظرياته يؤكدون أن ما هو موجود من هذه النظريات في الكتب والدراست الإعلامية إنما هو من جهود غير المتخصصين في الإعلام. وأن التراكم النظري حول نظرية بعينها يعود أساسه إلى نتائج دراسات أجراها المتخصصون في علم الاجتماع أو علم النفس أو العلوم السياسية، أو غيرها من العلوم الاجتماعية الأخرى ذات الصلة الوثيقة بعلم الإعلام والاتصال.

وإن من الباحثين الإعلاميين من لا يزال يؤيد وجهة النظر التي تقول: "إنّ علم الإعلام لم ينتج نظرية رئيسية قابلة للتطور في المستقبل". قد تكون حداثة بحوث الاتصال والإعلام - مقارنة بغيره من حقول البحث الإنسانية الأخرى- وحداثة الدراسات الأكاديمية؛ من أسباب نقص النظريات الجيدة في مجال الإعلام. ولكن الأهم من ذلك طبيعة الاتصال والإعلام بوصفه نشاطاً إنسانياً.

أسباب قصور أو ضعف النظريات: ناقشت عدد من البحوث والدراسات هذه الإشكالية، حيث جمع شتاتها بيرجر (Berger 1991)، وناقش من خلالها أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور إشكالية عدم وجود نظرية محدّدة في بحوث الإعلام والاتصال، وما نتج عن ذلك من إشكاليات منهجية. وقد أعاد بيرجر أسباب هذه الإشكالية إلى ثلاث عوامل أساسية هي (Charles.R.Berger, 1991, p p 103-108)

1. العامل التاريخي: إن سيادة الاعتقاد لدى الباحثين في حقل الإعلام والاتصال بأن جذور هذا العلم يمكن تتبعها في الأدبيات النظرية للعلوم الأخرى ذات العلاقة؛ وتأثير مدرسة شيكاغو للعلوم الاجتماعية في تطور بحوث الاتصال الجماهيري؛ وكذا بحوث ودراسات علم النفس وعلم النفس الاجتماعي، أثر كثيرا على اتجاهات البحوث والدراسات الإعلامية والاتصالية بشكل واضح، تجسّدت أهم ملامحه في الآتي:

• أصبح الاعتقاد السائد لدى طلبة الدراسات العليا المتخصصين في الإعلام والاتصال بعد ظهور كتاب شرام " علم الاتصال الإنساني" أنه من لوازم التخصص في الإعلام والاتصال أن يدرس هؤلاء الطلاب مناهج متخصصة في السياسة وعلم النفس والاجتماع. وقد طغى هذه التوجه على دراسة المقررات والمناهج الدراسية المرتبطة بتخصص الإعلام والاتصال، وأثر ذلك بدوره على بلورة رؤية نظرية مبكرة لهذا العلم الوليد. بل تعدى ذلك إلى ما هو أكثر تأثيراً على هذا العلم الوليد، إذ كان هناك اعتقاد لدى كثير من الباحثين في ذلك الوقت جوهره أن علم الإعلام والاتصال يمكن دراسته باعتباره متغيراً مؤثراً في بحوث العلوم الاجتماعية الأخرى. ولم يتجاوز الاعتقاد هذه النظرة بحيث يدرس على أنه علم جديد يحتاج إلى تأسيس نظري يقوم عليه وينطلق منه، وهو ما حدا بباحث مثل جون لين (1998) John Lyne أن يطرح رأياً مفاده أن الباحثين في علم الإعلام والاتصال والمهتمين بنظريات الاتصال يسرون في اتجاه غير محدد، بسبب تداخل تخصصهم مع التخصصات الأخرى، وهو اتجاه ليس له نهاية، ولا يمكن أن يصل بهم إلى بناء نظرية محكمة.

• الأثر الثاني الذي انعكس على بحوث الإعلام والاتصال بسبب تداخل جذوره التاريخية مع العلوم الاجتماعية الأخرى يتمثل في اعتقاد بعض الباحثين أن الإعلام والاتصال هو علم اجتماع تطبيقي. وبسبب هذه الرؤية نجد أن البحوث التي أجريت في مجال الإعلام والاتصال في سني ظهوره الأولى لها طابع تطبيقي. وإذا كانت رؤية أولئك الباحثين لدراسات الإعلام والاتصال على أنها تطبيق لنظريات مطوّرة في مجالات العلوم الاجتماعية الأخرى، وأن الإعلام والاتصال لا يدرس إلا بوصفه متغيراً في تلك العلوم، فإن المتخصصين في الإعلام والاتصال لن يشعروا بضرورة نظريات مستقلة لهذا العلم.

• إن نظرة سريعة لطبيعة البرامج الدراسية التي كانت تدرس في مجال الإعلام والاتصال خلال السنين الماضية تبين بوضوح أسباب القصور في عدم تطوّر نظريات الإعلام والاتصال، لتكون مثل غيرها من النظريات في العلوم الأخرى. لقد كانت الأقسام العلمية المتخصصة في الصحافة والاتصال الخطابي تدرس مهارات الاتصال المختلفة لطلاب المرحلة الجامعية، بل تجاوز الأمر ذلك إلى تدريس غير المتخصصين في الاتصال مثل هذه المهارات. ولا شك أن التركيز على مثل هذا النوع فقط من جملة المجالات الأكاديمية المتعلقة بالاتصال ساعد في تكوين صورة نمطية سلبية لدى الأقسام العلمية الأخرى عن أقسام الاتصال، مؤداها أن المتخصصين في هذا الفن هم مدرّسوا مهارات اتصالية وليسوا باحثين.

2. العامل المنهجي: يقول بيرجر إن الملاحظ لبحوث الاتصال يدرك أن من كتب هذه البحوث هم مهرة في استخدام الطرق الحديثة لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها، وأن السنين الماضية شهدت تطوراً في مجال جمع المعلومات وتحليلها، وأن الباحثين في مجال الإعلام والاتصال تلقوا تعليمهم في جامعات مشهورة ومعروفة بقوة أقسامها العلمية في هذا المجال. وفي الفترة نفسها شهد حقل الإعلام والاتصال تطبيقات متعددة لهذه الطرق الإحصائية الجديدة التي تتعامل مع المعلومات المتعلقة ببحوث الدارسين فيه. ولكن الحقيقة التي تستحق التوقف عندها واستجلاء أبعادها، ونحن في سياق الحديث عن الأسباب المنهجية التي أدت إلى القصور في بناء نظريات إعلامية محدّدة، هي أنه على الرغم من استخدام الباحثين في مجال الإعلام والاتصال للطرق الإحصائية في تحليل البيانات ومعالجتها فإن هذه الطرق لم تسهم في تأسيس إطار نظري يرقى إلى مستوى تمكّن هؤلاء الباحثين واهتمامهم بتلك الأساليب الإحصائية الحديثة، ولم ينتج عن استخدامهم لها فتح آفاق جديدة للبناء النظري في مجال الإعلام والاتصال.

وإذا أخذنا في الاعتبار تداخل البناء النظري لعلم الاتصال مع غيره من العلوم الأخرى ذات العلاقة به فإننا نستطيع القول أن الاعتقاد السائد لدى كثير من الباحثين في مجال الاتصال أنه من أجل أن يحملوا صفة "باحثين" في هذا المجال فإن الذي عليهم هو معرفة البناء النظري لهذه العلوم، ومعرفة كيفية استخدام الطرق المنهجية الحديثة فقط. ولأنه لا يمكن لأحد

من الباحثين في الإعلام والاتصال أن يتحمّل مسؤولية تطوير نظرية إعلامية خاصّة به وتتنسب إليه، فقد لجأوا إلى البحوث المتعلقة بتخصصاتهم، واستنبطوا منها أفكارا بحثية كانت موضوعات لدراساتهم وبحوثهم. وعوضا عن أن تكون لهم نظرة أبعد من مجرد تقويم الفرضيات البحثية التي طوّرها غيرهم نراهم قد ركّزوا اهتماماتهم على مجرد إعادة اختبار تلك الفروض البحثية ونقدها أو تقويمها، حتى لو كانت الفروض مختبرة بطرق إحصائية غاية في الدقّة والموضوعية.

هذا فيما يتعلق بالباحثين المتخصصين، أمّا البرامج الدّراسية والمناهج التعليمية في أقسام الإعلام والاتصال المتخصصة على مستوى الدراسات العليا، فإن الملاحظ عليها أنها تركّز على المواد التي لها علاقة بالوسائل الحديثة لطرق معالجة البيانات البحثية وتحليلها أكثر من اهتمامها بكيفية بناء النّظرية الإعلامية الاتصالية وتطويرها، بل إن هناك أقساما علمية لا يوجد في برامجها الدراسية مثل هذا النوع من المواد التي تحتاج إلى إعمال الفكر وإبداع الذهن. وقد وُلد هذا النقص الكبير خلطا في المفاهيم فيما يتعلق بالفرق بين الفكرة والنّظرية، وبين الفرضية والنّظرية.

3. عامل الخوف من المسؤولية: ويعني بيرجر بالخوف من المسؤولية Risk Aversion أن بناء النّظرية وتأسيسها يعدّ مغامرة علمية، إذ إن الباحث عندما يقترح نظرية فإن معناه عرض هذه النّظرية على محك الاختبار والنقد والتقويم، واختبار فروضها وتطبيقاتها، وتقويم نتائجها. وهناك احتمال كبير بأن نتائج اختبارات الغير لفروض النّظرية وتقويم النتائج التي توصلت إليها قد تكون سلبية، من ثم تشير إلى عدم قابلية تصديق ما توصلت إليه. هذه الاحتمالية- وبخاصة إذا نشرت النّظرية في الكتب أو الدوريات العلمية- تمثل تهديدا لشخصية من اقترحها وانتقاصا من ذاته العلمية. وهذا ما يجعل معظم الباحثين يتخوفون من تبعات اقتراح نظريات جديدة في الدراسات الإعلامية الاتصالية. وهو السبب نفسه في أن كثيرا من هؤلاء يسلكون الطريق السهلة، وهي اختبار فرضيات الآخرين دون محاولة اقتراح نظريات جديدة ليبتعدوا عن النقد الأكاديمي لذواتهم العلمية.

ولذلك يقول بيرجر إن اختبار الفروض البحثية لنظريات قائمة أقل مخاطرة، من المنظور الأكاديمي، من تحمّل تبعات اقتراح نظريات جديدة، وهو سبب رئيسي في إجماع كثير من الباحثين في مجال الإعلام والاتصال عن محاولة توجيه جهودهم العلمية ودراساتهم الأكاديمية نحو البناء والتأسيس لنظريات جديدة في الإعلام والاتصال. وفي هذا السياق يطرح " رأيا في غاية التخوّف من المسؤولية عندما ذكر أن على المنظرين لعلم Gregory Shepherd "جريجوري شيفرد 1999 الإعلام والاتصال أن يقصروا بحوثهم على "ظاهرة الفعل الاتصالي"، وأن يتركوا البحث في التأثير إلى المتخصصين في علم النفس.

➤ ماهي الحدود التي تصطدم بها النّظريات العامة؟، (دون أن ننفي طبعا الإسهامات الخاصة لكل واحدة منها):

1. انعدام الخط التكاملي في البناء المعرفي للقضايا والموضوعات إلا فيما قل منها.
2. العرضانية.
3. النّزعة الاختزالية(في ظواهر بعينها).
4. التّجريد.
5. الاحتكار.
6. اضعاف الطابع المستقبلي على الحاضر.
7. غياب أو عدم كفاية المناهج والأدوات المستخدمة.

ثالثاً: الظاهرة الاتصالية مبحث متداخل التخصصات:

شكّل الحضور للتخصصات الأخرى داخل الاتصال، وهو يؤسس لحقله المعرفي الخاص داخل فضاء العلوم الاجتماعية، أحد المداخل الأساسية للتساؤل عن شرعيته العلمية، كعلم قائم بذاته. بل هناك من الباحثين من أيد بشدة ويؤيد وجهة النظر التي تقول: "إنّ علم الاتصال لم ينتج نظرية رئيسية قابلة للتطور في المستقبل. وأنه على الرغم من تطور العلم، وبلوغه مرحلة تقترب من النضج، الذي ساهم فيه الكثير من الباحثين والمتخصصين من خلال بناء ملامح نظريات جديدة في السنوات المتأخرة، إلا أنّ ثمة تزايداً ملحوظاً في الغموض الذي يكتنف دراسات هؤلاء الباحثين يتمثل في التناقض في الآراء، والجدل الظاهر فيما يتعلق بالبناء المعرفي المناسب للنظرية الاتصالية.

هذه الجذور التاريخية لعلم الاتصال ناقشها أيضاً "ولبر شرام Wilbur Shram" عندما تتبّع جهود عالم النفس الاجتماعي "كارل هوفلاند Carl Hoveland"، والباحث في العلوم السياسية "هارولد لاسويل Harold Laswell"، وكذا جهود الباحثين في علم الاجتماع أمثال "لازارسفيد Lazarsfeld"، وأكد أنّهم المؤسسون الأوائل لبحوث الاتصال الجماهيري، على الرغم من اختلاف اهتماماتهم وتباين تخصصاتهم، وأنّ كل الباحثين الذين أسهموا في إعداد الكتاب المشهور "علم الاتصال الإنساني: The Science of Human Communication" الذي حرّره ولبر شرام، (وعدددهم 11 باحثاً) لم يكن منهم من هو متخصص في الإعلام أو في بحوث الاتصال.

وقد تناولت السوسيولوجيا الوظيفية الظاهرة الاتصالية من خلال مقاربتها الميكروسوسيولوجية لدور أساليب الاتصال في تنظيم الجماعات البشرية، التي تتناغم مع فكرها حول دور الأدوات العلمية المعرفية في الوصول إلى حلول للاختلالات الاجتماعية الكبرى، فمن خلال دراسته حول الجماعات العرقية كان التساؤل المركزي لبارك يدور حول الدور الإدماجي للصحف والمطبوعات، وحول طبيعة المعلومات،.....

وزودت تساؤلات هارولد لاسويل الشهيرة؟ Who? Says what, in which channel, to whom, with what effect?

السوسيولوجيا الوظيفية بإطار مفاهيمي لسيرورات الاتصال عبر الوسائط التي تشكل إحدى أجزاء الكل الاجتماعي، وتضطلع بوظائف أساسية كنشر الثقافة والموروث الاجتماعي ومراقبة البيئة، وربط علاقات بين مكونات المجتمع. (Robert Ezra Park, 1992, p-)

واعتبرت التطبيقات اللسانية في المنهج البنوي أنّ الاتصال هو الحياة الاجتماعية ذاتها، فالوضعيات الاجتماعية المختلفة عبارة عن ظواهر لغوية واتصالية بالمعنى الواسع، وهو ما أوضحه Levi-Strauss Claude بقوله: "إنّ الاتصال بين الأفراد والجماعات ليس نتاجاً للحياة الاجتماعية، بل هو الحياة الاجتماعية ذاتها". وأشار إلى أنّ التواصل "يشغل داخل كل مجتمع على ثلاثة مستويات على الأقل وهي: تبادل النساء، تبادل الخيرات والخدمات، وتبادل الرسائل". (Lévi-Strauss Claude, 1955, p102)

وتناولت التفاعلية الرمزية التي استمدت عناصرها من أعمال جورج سيمل، وجورج هيربرت ميد، التواصل كأى فعل يقوم به الشخص في حياته اليومية، هو نتيجة لما تمليه عليه معايير المجتمع وآليات الفعل التي يفرضها خطأً (Mattelart, Armand et Michel, 2004, p148) حيث يرى "ميد G.H. Mead" أنّ جوهر العملية الاجتماعية للتواصل يتطلب من الفرد أن يتبنى أدوار الآخرين؛ حيث أنّ

مفهوم الفرد لذاته يولد من خلال الاستجابة للذات من وجهة نظر الآخرين، فيتحدّد التفاعل بين الممثلين الاجتماعيين بحسب تصوّر "ميد" باعتباره سيرورة بمقدور كل ذات أن تتخذ من خلالها مكان الذات الأخرى.

ويرى قوفمان أنّ دراسة النّظام الاجتماعي "ليس دراسة جماعة ما، ولكن دراسة السلوكيات التي تنتج في جماعة ما" (Goffman, 1953, p8). هذه السلوكيات تدل على استحالة أن لا نتصل كما يقول منظرو مدرسة بالو ألتو الأمريكية، لهذا يضيف (قوفمان) في دراسة أخرى من دراساته، "عندما يجتمع أفراد في وضعيات ما تفرض أن لا يتم تبادل الكلمات، وفعل الكلام، فإنهم سواء أرادوا أو لم يريدوا، يدخلون في شكل من أشكال الاتصال،... فحتى وإن توقف الشّخص عن الكلام فإنه لا يمكنه أن يمتنع عن الاتصال بلغة الجسم. فيمكنه أن لا يتلفظ بعبارات أو بكلمات، لكنه لا يمكنه أن لا يقول أي شيء" (Goffman Erving, 1953; p267). ويؤكد جون ديوي John Dewey أن "المجتمع لا ينشأ بالاتصال فحسب بل ويعيش فيه وبه، لأن الاتصال يمكن النّاس من أن يوجدوا أشياء مشتركة ليعيشوا سوي (Dewey John; 1995, p18-19)

واهتم منظرو الظاهرية الاجتماعية في مجال علم الاجتماع بدراسة عالم الحياة اليومية، ووضح "هوسيرل" وهو أحد أبرز منظريها، عالم التّواصل بأنه عالم بحاجة إلى متحدث ومستمع والقصدية في إيصال شيء مفهوم، فكما يقول هوسيرل "أن الاتصال لا يمكنه أن يكون إلا إذا كانت هناك إرادة من المتحدث في قول شيء للآخر، وفي ذات الوقت يجب على المستمع أن يفهم قصد وهدف المتحدث كذلك، وبأن يفهم الآخر على أساس أنه لا يقوم بإرسال مجرد أصوات بل على أنّه يتحدث إليه (Husserl, 2003, p54).

وقد علّق ولبر شرام على تطوّر علم الاتصال (1963م) وتناولاته قائلاً: "إنّ الاتصال ليس اختصاصاً أكاديمياً على النمط الذي هو عليه علم الفيزياء أو الاقتصاد، لكنّه اختصاص في مفترق الطّرق (Wilbur Shram, 1997, p3). إنّ هذه الملاحظة لم تكن خاطئة، فإلى غاية السّتينيات من القرن الماضي كان المهتمّون بموضوعات الاتصال وبحوثه ودراسته هم من علماء النّفس والاجتماع والرياضيات، أو متخصصّون في مجال السّياسة والانثروبولوجيا والفلسفة، كما قالت جوديث لازار Judith Lazar: "لاختبار جزء من نظرياتهم في ميدان الاتصال".

وإنّ الكثير من الرّؤى والمنهجيات المعرفية التي تناولت الاتصال مفهوماً وعملية كانت تفتقر إلى المقاربة الموحّدة، وقد ظهرت تحت مسمّيات شكلية. أضفت عليها بعض الكتابات التالية نوعاً من التّبجيل الذي يرفعها إلى مقام النظرية العامّة. من دون جهد بحثي يوضّح المستويات والمساهمات المعرفية في بناء وتشكيل هذا الإطار وأتلك النظرية. وقد نتج عن هذا الوضع أن تقمّصت المذاهب التفسيرية الاستسهالية الرّائعة والقوالب الفكرية الجاهزة (التي كانت تلعب على وتر التجديد الشّكلي) دور المفسّر الشرعي لحقل الاتصال، وأعطت لنفسها الحق في تقديم قراءات مبتورة، مغيّبة ومقصية بذلك مجموع الجهد البحثي التراكمي القائم على التناقض وتداخل الاختصاصات، مؤكّدة الانطباع السّلبّي بأنّ الاتصال حقل مفتوح لكل التّهويمات المتناقضة والمتسارعة، هذا الوضع ربما دفع الكثيرين إلى الذهاب بعيداً بالاعتقاد بأنّه ربما كان من الأفضل إقصاء كل هذه التعارضات والتبعثر الذي يميّز حقل الاتصال، والبدء من الصّفّر.

وفي المنطقة العربية يضاف إلى الإشكالات سابقة الذّكر معضلة ضعف البّحوث والدراسات التي أجريت وتجرى في كثير من أقسام وكليات الإعلام والاتصال ببلداننا العربية والتي تتمظهر في الآتي (محمد شومان: "أزمة الدراسات الإعلامية").

1. التأخر عن ملاحقة الظواهر الإعلامية الجديدة ودراستها، فمعظم بحوث الإعلام تختار موضوعات قديمة واعتمادا على عينات غير ممثلة للمجتمع، وبالتالي فإن نتائجها تكون غير قابلة للتعميم، خاصة أن الظاهرة أو موضوع الدراسة تكون قد تغيرت ملامحه نتيجة التطور التكنولوجي السريع في مجال الاتصال والإعلام، وسأعطى هنا مثلا على عشرات البحوث ورسائل الماجستير والدكتوراه التي سجلت في الجامعات، أو أعلن أصحابها عن البدء فيها قبل عامين: عن التأثير السياسي للفيس بوك بعد الثورة، وحتى الآن فإن أغلب هذه البحوث لم تنجز، والبعض الآخر ظهرت نتائجه لكنها بعيدة عن واقع المصريين وأوضاع الفيس بوك حاليا، التي تغيرت كثيرا نتيجة التطورات السياسية وانتشار الهواتف الذكية خلال العامين الأخيرين، والأدهى أن نتائج تلك البحوث اعتمدت على عينات تحليلية أو عينات من الجمهور لا تمثل المجتمع.

2. نقص وربما غياب التمويل المؤسسي عن البحوث والدراسات الإعلامية، وبالتالي فإن أغلب الأبحاث والدراسات التي تنشر هي تعبير عن مجهودات شخصية وإمكانات محدودة أو فقيرة لباحثين شباب يسعون للحصول على الماجستير أو الدكتوراه أو الترقية لدرجة الأستاذية، ولا شك أن نقص التمويل يدفعهم إلى اختيار موضوعات جزئية، ومحدودة، واستخدام عينات محدودة لا تمثل المجتمع، ومن ثم تظل نتائج بحوثهم على أهميتها غير قابلة للتعميم، وطبعا لا يستفيد منها المجتمع. وللأسف فإن مراكز البحوث العلمية أو اتحاد الإذاعة والتلفزيون والجامعات لا توفر التمويل اللازم لإجراء بحوث قومية وممتدة على مدار سنوات لدراسة الظواهر الإعلامية، أما الجهات الأجنبية أو الدولية التي تقدم تمويلا لإجراء بحوث إعلامية فإنها تضع شروطا خاصة بها وبأجندة اهتمامها، بينما لا تهتم معظم القنوات الفضائية الخاصة وبقية المؤسسات الإعلامية بإجراء بحوث ومسوح للجمهور ولتطوير الأداء، وإذا قامت بعض المؤسسات بهذه البحوث فإنها تخضع لاعتبارات تجارية، كما لا تنشر وتظل سرية حتى تنفرد بها الجهة الإعلامية التي وفرت التمويل اللازم، وهنا فإن السرية في ظل عدم وجود موثيق شرف لإجراء البحوث تثير مشاكل كثيرة منها تزوير النتائج وسوء استغلالها ضد مصالح الجمهور.

3. ندرة التجديد والابتكار في بحوث الإعلام، حيث تسود النمطية والتكرار في أفكار الأبحاث والنظريات والمناهج والأدوات المستخدمة فيها، وتشابه الموضوعات وتتخذ شكل الموجة الواحدة «أو الموضة» التي تؤثر في جماعة أساتذة وباحثي الإعلام، ويتنافسون على تقليدها، فنجد مثلا انهيارا واستخداما مفرطا لنظرية الاستخدامات والإشباع وكأنه لا يوجد غيرها، أو سباقا محموما لدراسة الفيس بوك وتويتر وأشكال الإعلام الجديد، وبالتالي تتشابه الموضوعات، أو يكون بينها اختلافات محدودة للغاية، والمدعش أن معظم البحوث تعتمد على أطر نظرية ومناهج وأدوات بحثية متشابهة، وتستخدم في بحث الظواهر الإعلامية في الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون، أي أنهم يستخدمون نظريات ومناهج وأدوات لا تصلح لدراسة الإعلام الجديد، ومع ذلك يتسابق الجميع «سباق غير محمود» لإنجاز هذه الدراسات، ونيل درجات الماجستير والدكتوراه، مع إهمال لبقية الموضوعات والظواهر الإعلامية، حتى إنه من النادر العثور على بحث في تاريخ الإعلام أو مستقبل الإعلام، أو مصادر تمويل وإدارة المؤسسات الإعلامية.

وحاول العديد من الباحثين تشخيص وهن البحث العلمي في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وبحوث الاتصال والإعلام بصفة

خاصة في المنطقة العربية فحصره في جملة من المظاهر نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر (نصرالدين العياضي، 2009، ص 18-

:19)

✓ سطحيته وانطباعيته،

✓ واعتماده على النظريات الغربية الجاهزة وتبعيته الفكرية،

✓ وانفصامه عن الواقع المعيش أو عدم تمكنه من الإلمام العلمي بالظواهر الاجتماعية المعقدة في المنطقة العربية.

وقد ذهب بعضهم إلى المناداة بضرورة قيام مدرسة عربية في العلوم الاجتماعية. لكن القليل منهم رأى أن علة الوهن المذكور تكمن في المنهج المنتج للمعرفة. وهذا ما نلاحظه في التخطيط الذي تعاني منه بعض البحوث الإعلامية. وشخص البعض هذا الوهن في استثمار عدة منهجية ثقيلة للوصول إلى نتائج متواضعة تكاد أن تقترب من الأفكار الشائعة Common sense.

إن الإرث الذي ينهل منه اليوم طلاب علم الاتصال على اختلاف بيئاتهم زماناً ومكاناً، هو نتاج ثقافة وبيئة واحدة، هيمنت بخصائصها ومعطياتها الإنسانية الفكرية والسلوكية على واقع العلم، فاختارت اتجاهاته، ورسمت نماذجه وبنيت نظرياته على قواعد صلحت للزمان والمكان اللصيقين بتلك الثقافة. وبذلك فإن طالبي هذا العلم البعيدين عن الثقافة المبتدرة، إنما يتلقون - حين يدرسون- علماً قد تصلح بعض معطياته للتعميم، ولكن جزء كبيراً من مستحدثاته يقوم على خصوصية البيئة التي تجعل نمذجة التجارب والنظريات، وقبولها في غيرها من البيئات خطأ يرقى في بعض حالاته إلى الخطيئة.

إنّ طلابنا في العالم العربي والاسلامي، درسوا ويدرسون علم الاتصال بما ساد من نظرياته في زمان ومكان بعيدين كل البعد عن عالمهم وواقعهم الثقافي. لقد ازدحمت قاعات الدراسة في كليات الإعلام في العالم العربي والإسلامي بحفظة نظريات الصحافة الأربع، وتلاة نماذج بيرلو، وشرام، وشانون، ودعاة الإيمان بتأثير وسائل الإعلام السحري المباشر كالرصاصة، وغير السحري وغير المباشر المتعدد المراحل، ولاحقاً ببناء فكر اتصالي لحمته وسداه نماذج المدرسة النقدية المولودة من رحم المدرسة الفرانكفورتية.

إنّ أي دعوة للحديث عن كونية universality الفكر الاتصالي دعوة قابلة للتجريح. فالنقل المسطري من تراث علماء الاتصال إلى غير بيئتهم، والتطبيق الحرفي لمناهج بحث علوم الاتصال في كل مكان، والتّمسك بشمولية أئروسائل الاتصال على كل بيئة، أمرٌ يشوبه الكثير من ضيق الأفق الفكري، وينم عن ضعف الحساسية الأكاديمية تجاه خصوصية البيئة الاجتماعية.

وليس أمر ضعف الحساسية الأكاديمية تجاه خصوصية البيئة الاجتماعية، وفقاً على تطبيق نظريات الاتصال في غير محلها. بل هو الحال هو عينه في مجالات البحث العلمي في عدد من العلوم الاجتماعية، والتي أهلك السعي نحو العلمية فيها ظهرها، حتى صارت مسخاً مشوها يكرر فيه غير الأهل ذات الفرضيات ويعددون ذات المتغيرات، ويقدمون نفس التعريفات إجرائية وعملية. فيصلون إلى ذات النتائج: أثر من بعد فعل، ونتيجة من بعد تجربة، ويضربون بصدقية النتائج فيها مهما تغيرت العوالم.

إنّ المتأمل في أمر البحوث الاجتماعية بحساسية، لا يفوته أن يسأل غيره من فاقدي الحساسية الأكاديمية: ما هو مكان منهج بحثي غربي كالمسح الاجتماعي في مجتمعات شرقية ترابط قواها وتقوم أركان دعائمها على اللّحمة في مثل تلك المجتمعات التي يغيب فيها الفرد في خضم الجماعة، ويذوب الخاص في محيط العام، هل تصلح "العينة"، على اختلاف أنواعها، مقياساً لأثر فعلٍ ما، أو متغيرٍ ما، على تلك الجماعة؟ هل تصلح أنظمة العينات عشوائية كانت أو عمدية، بسيطة كانت أو مركبة، لتكون دليلاً على قوة الموضوعية وثبات الصدّقية في مجتمعات أهم خصائصها الكلية قبل النسبية، والتجمع قبل التشتت؟ هل تصلح المقابلة - كنوع من أنواع المسح - لاستخراج المعلومات الصادقة من أفراد مجتمع متماسك حتى يصير الفرد الواحد قليل الإحساس بقيمته منفصلاً عن الآخرين؟ لا ينبغي اعتبار كلامي هذا دعوة للتطرف الثوري الأكاديمي، أو للانقلاب الفكري على كل نهج من مناهج الفكر الغربي. فذلك بالقطع غير مجد وغير علمي، الدّعوة هي في استلهاً واستنباط واقعنا، واعتبار مناهج حياتنا، وأنماط فعلنا وسلوكنا، لوضع أسس الفكر الاتصالي الأصيل، وهي بذلك دعوة لا تلغي الفكر العلمي الغربي، بل تبني عليه. وفي بنائها على الفكر الغربي،

تأخذ من معطيات فكرنا، وتستلهم تراثنا لتقدم نموذجاً ذي هجئة فكرية تقوي منه وتجعله صالحاً للتعبير عن واقع مجتمعاتنا وغير بعيد عن ساحة الفكر الاتصالي العالمي.

ثالثاً: التطور التكنولوجي المتسارع وثورة المعلومات:

في كتابه "ثورة السيطرة The Control Revolution"، يسرد جيمس بنيجير "J.Beniger" ما لا يقل عن (75) تسمية مختلفة تداولتها الطرّوحات الأكاديمية والاصطلاحات الشعبية بين عامي 1950 و1985، حاولت كل واحدة منها تحديد الخصائص الحاسمة والمغيّرة لملامح الحقبة المعاصرة من تاريخ البشرية (Beniger, J, 1986, p12). فقد تداولت الدراسات الاقتصادية مسميات: مابعد الصّناعة، واقتصاد المعرفة والمعلومات، ومجتمعات المعلومات، واستخدمت الدراسات الفلسفية والفكرية؛ مابعد الحداثة والعولمة، وأطلقت الدراسات في مجال الإعلام والاتصال مصطلحات؛ مجتمعات الإعلام والمعلومات، والمجتمعات الافتراضية، والمجتمعات الشبكية، وغيرها من المسميات المدللة على خصائص عصرنا الذي نعيشه.

وتبرز أهم خصائص هذا العصر وفقاً لاصطلاحات الإعلام والاتصال في:

1. العالمية أو الكونية مقابل المحلية.

2. واللازمانيّة واللامكانية لنشر المعلومات وتداولها عبر الوسائط المتعددة، مقابل الحدود الزمكانية للتحكم في تدفق الأخبار والمعلومات من وسائل الإعلام الحكومية إلى شعوبها (جمهورية).

3. التوتر بين الهوية والخصوصيات الثقافية المرتبطة بالمكان والتاريخ واللغة القومية، وبين الشبكات التي تتخطى الحواجز المكانية (على حد تعبير كاستلز Castells)، فالتقانات الرقمية يمكن أن تمثل وضعاً يكون فيه الناس أقل سيطرة على هوياتهم وخصوصياتهم الفردية والجماعية من ذي قبل. (دارن بارني، 2015، ص193).

وتتضافر الآراء والاتجاهات لتؤكد أنّ مجتمعاتنا اليوم ومنذ ثمانينات القرن الماضي، قد باتت إزاء ثورة تكنولوجية عميقة طالت

كل جوانب الاقتصاد والمجتمع والثقافة، حاملة معها أدوات جديدة لإنتاج وتخزين وتوزيع واستهلاك القيمة والثروة، لم تكن موجودة ولا مألوفة بأزمته ما اصطُح على تسميته بالثورة الصناعية أو ما بعد الصناعية أو بمرحلة "الاقتصاد الجديد". وعلى الرغم من أنّ هذه الثورة قد تظاهراتت بقوة في القطاعات الإنتاجية المباشرة، فإنها تجلّت أكثر في قطاعات الإعلام والمعلومات والاتصال، على مستوى البنى التحتية المادية، كما على مستوى المضامين المنتجة والمعارف المروّجة والمعلومات المنقّلة.

إنّ الثورة الرقمية هذه وإن أسهمت في بروز أنماط جديدة وأدوات مستجدة لإنتاج واستهلاك المعلومة، فإنها قد أسهمت بموازاة ذلك في ظهور طرائق جديدة لتداول المعلومة إياها، تتجاوز في شكلها وفي مضمونها الطرائق التقليدية التي كانت تتيحها وسائل إعلام ما قبل الثورة الرقمية، من صحافة مكتوبة وإذاعة مسموعة ومنصات تلفزيونية مرئية وما سواها. وإذا كانت هذه الثورة قد قوّضت، وإلى حدٍ بعيد "وضعيّات المجد" التي انبنت عليها الوسائل الإعلامية التقليدية ولعهود طويلة، فإنها قد أفرزت في الآن ذاته، فاعلين جدّاً؛ هم في معظمهم من خارج المنظومة القائمة، لكنهم غدو بفضل التقنيات التفاعلية الجديدة، منافسين حقيقيين لهذه الوسائل، حتى وهُم لا يتوفرون إلا على أدوات تقنية زهيدة الثمن بمقياس قيمتها في السوق (هواتف نقالة، حواسيب محمولة، لوحات معلوماتية.... وغيرها).

إنَّ ما بات يُصطلح على تسميته منذ فترة بالإعلام الجديد، لم يُسهم فقط في بروز "فرع" في الإعلام والذي من خواصه الكبرى: التفاعلية والآنية وتقاسم المعلومة على نطاق واسع، بل أسهم أيضاً في ظهور أشكال جديدة في التنظيم، لم تعد تركز على مفهوم البنية؛ باعتبارها مستوى تأطيراً ثابتاً، بقدر ما باتت تركز على مفهوم البيئة؛ باعتبارها فضاء افتراضياً تعتمل بداخله كل أنماط العلاقات والتمثُّلات والسلوكات والتفاعلات والتعبيرات، دونما قدرة كبيرة من لدن السلطات العمومية على كبحها أو إعاقته، فما بالك بإعمال القوانين واللوائح والتشريعات للحدّ من مداها، أو تحجيم التجاوزات التي قد تبذلها كذلك من منظورها.

وقد فرضت وسائل ووسائط الإعلام الجديد واقعا إعلاميا جديدا بكل المقاييس؛ حيث انتقلت بالإعلام إلى مستوى السيادة المطلقة من حيث الانتشار، واختراق كافة الحواجز المكانية والزمانية، والتنوع اللامتناهي في الرسائل والمحتوى الإعلامي، بما يملكه من قدرات ومقومات الوصول والتفاد للجميع، وامتداده الواسع؛ بتقنياته وأدواته واستخداماته وتطبيقاته المتنوعة، في الفضاء الإلكتروني المترامي الأطراف بلا حدود أو حواجز أو فوارق.

وإنَّ النَّشر عبر وسائط الإعلام الجديد ليس هو النَّشر في العالم المادي، حيث يتميز النَّشر في العالم الافتراضي بخاصية الحرية المطلقة غير المقيدة بإجراءات وقوانين ضابطة. وبذلك فقد مثل الإعلام الجديد منذ نشأته عدداً من التَّحديات التي فرضها فرضاً على وسائل الإعلام التَّقليدية؛ وإن كانت قد اكتسبت ميزة مهمة جدا في هذا المجال حيث أصبحت تعمل في بيئة مستقرة من النَّواحي المهنية والأخلاقية والقانونية، وساعدها على ذلك عمق التجربة ورسوخها عبر عقود عديدة، وهو ما لم يتوافر للإعلام الجديد الذي يتسم بالحدائث وعاننا لكثير من المتاعب - ولا يزال في الوصول إلى أطراف وضوابط مهنية وأخلاقية وقانونية.

إنَّ التَّورة الرِّقمية قد أفرزت أشكالاً جديدة في التَّعبير لبلوغ جماهير متنوعة وبمواصفات متعددة، وقدّمت إمكانات غير معتادة في تفاعل المتلقي مع المضامين المعلوماتية، لا بل إنَّ المتلقي قد بات في ظلها، يقوم بأدوار جعلته في قلب منظومة إنتاج المعلومة والقيمة، تجميعاً وصياغةً وتخزيناً وتوزيعاً على نطاق يتجاوز بكثير ما عهدناه من ذي قبل.

ولذلك فإنَّ ما حملته التكنولوجيات الرِّقمية لا يُعبّر فقط عن طفرة حقيقية طالت البنى التَّحتية والمضامين المُرَّوَّجة من خلالها، بل يُعبّر أيضاً عن قطيعة ابستمولوجية في المجال الإعلامي والاتصالي، ابتدأت بأجيال الويب المتقدمة ولا تزال إرهاباتها الكبرى تتمحور حول مواقع التَّواصل الاجتماعي، وشبكات الويب الثاني (الويب 2.0)، وشبكات التَّواصل الاجتماعي، وغيرها. وإذا كان الجيل الأول من هذه الشبكات قد سهَّل عملية الوصول إلى المعلومات والخبر، وأتاح للأفراد إمكانات إنتاج المضامين وبأشكال تعبيرية مختلفة (منتديات حوار، صفحات خاصة، غرف دردشة، مدونات وغيرها)، فإنَّ الجيل الثاني من هذه الشبكات (جيل الفيسبوك وتويتر واليوتيوب تحديداً) قد أتاح منابر واسعة للنقاش والحوار وتبادل الآراء والأفكار، وحشد الجماهير لمناصرة القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية وحتى الأمنية والعسكرية القديمة منها والمستجدة، أو لتكوين رأي عام حولها، أو لإثارة إشكالات مجتمعية لم تكن وسائل الإعلام والاتصال التَّقليدية تعيرها الاهتمام الكافي، وتمارس الرِّقابة على من يثيرها وي طرحها للعلن.

وأصبحت للمعلومة قيمة استراتيجية ليس فقط من أجل تفعيل النَّقاشات داخل الفضاء العمومي، ولكن بصفة خاصة من أجل عصنة المجتمعات والمنافسة الاقتصادية؛ فحتى تقنيات الاتصال في حد ذاتها بدأت في تجديد كذلك عدتها الفكرية. ويتم اليوم اعتبار قطاع الانتاجات الإعلامية المنظم أكثر فأكثر على أساس صناعي من طرف أصحاب رؤوس الأموال، كأحد منجي القيمة، وبالتالي أصبح قطاع الاتصال من بين القطاعات التي تعرف قيمتها في البورصة ارتفاعاً منتظماً منذ عقدين من الزَّمن.

وفي رأي كاستلز يتسم صعود المجتمع الشبكي بانهيار شرعية "الهويات المشرَّعة" (وهي التي تملها المؤسسات المهيمنة والإيديولوجيات لفرض رؤيتها لكيفية بناء الأدوار والعلاقات الاجتماعية، وترسم هذه الهويات حدود المجتمع المدني في سياق مخصوص، مثل المواطنة)، جرَّاء العولمة الاقتصادية والدينامية التَّقانية، وتراجع الدَّولة القومية وغيرها من المؤسسات التَّقليدية على توجيه أو السَّيطرة على المحتوى الذي يصل إلى الأفراد. وقد انتقلت معه مجتمعاتنا المعاصرة من عهد الكتابة إلى عهد الفيديو.

وبالتالي الانتقال من مجتمعات ذات أنساق للتفكير كانت تنعت بالمغلقة، إلى مجتمعات ذات أنساق مفتوحة للتفكير. لذلك يرى بعض الباحثين أنه لحد الآن لم توفر نظرية/يات جديدة قادرة على الإحاطة بالممارسات المعاصرة في مجالي الاتصال والإعلام. ولذلك ارتكزت البحوث العلمية حول وسائل الاتصال الحديثة على منظورين Paradigms: (العياضي، 2009، ص 18-19)

المنظور الأول، ويتمثل في الحتمية التكنولوجية، والذي ينطلق من قناعة بأن قوة الترسانة التكنولوجية المتجددة والمتطورة هي وحدها المالكة لقوة التغيير في الواقع الاجتماعي. هذا بصرف النظر عن هذا التغيير أو بالأحرى النظرة له، فالنظرة التفاؤلية للتكنولوجيا تهمل لهذا التغيير، وتراه رمزا لتقدم البشرية المزدهر، وعملا لتجاوز عثراتها وإخفاقها في مجال الاتصال الديمقراطي والشامل الذي تتقاسمه البشرية. والنظرة التشاؤمية التي ترى التكنولوجيا مطية لهيمنة على الدول والشعوب المستضعفة، والسيطرة على الفرد، عبر وسائل المراقبة والتحكم، فتقتحم حياته الشخصية وتفكك علاقاته الاجتماعية.

أما النموذج الثاني، **ويتمثل في الحتمية الاجتماعية** التي ترى أن البنى الاجتماعية هي التي تتحكم في محتويات التكنولوجيا وأشكالها، أي أن القوى الاجتماعية المالكة لوسائل الإعلام هي التي تحدد محتواها. وإن البحوث النوعية التي تتعمق في دراسة الاستخدام الاجتماعي لتكنولوجيا الاتصال الحديثة لا تنطلق من المنظورين، لأنها لا تؤمن بأن ما هو تقني ويتمتع بديناميكية قوية، يوجد في وضعه الكامل والنهائي، كما أن البنى الاجتماعية ليست منتهية البناء.

ورغم أنّ الدّراسات والبحوث الإعلامية في المجتمعات الغربية قد ابتعدت تدريجيا عن مفهوم التأثير، واهتمت بمفهوم الاستخدام الذي يحيلنا إلى نوع من تمثّل الجمهور-المستخدم- لوسائل الإعلام الجديد. حيث يتضمن مفهوم الاستخدام، على الصّعيد الاصطلاحي، معنيين أساسيين، وهما: المعنى الأول يحيل إلى الممارسة الاجتماعية التي يجعلها التكرار والتعود شيئا مألوفا وعاديا في ثقافة ما. وبهذا، فإنها تقترب من العادات والطقوس. أما المعنى الثاني فإنه يحيلنا إلى استعمال شيء ما سواء كان ماديا أو رمزيا لغايات خاصة. وهذا ما يدفع إلى التفكير في الاستخدام الاجتماعي للعدّة التكنولوجية ومساءلة دلالاته الثقافية المعقدة في الحياة اليومية. وحتى نقرب من فهم تطور المقاربات النظرية المرتبطة بوسائل الإعلام واستخداماتها، يمكن الإشارة إلى ما ذهب إليه الباحث سارج برولكس في تأكيده أن علم الاجتماع الإعلامي رحّل أسئلته المعرفية، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، من مركزية الوسيلة الإعلامية؛ أي تأثيرها المركزي ذو الاتجاه الرأسي إلى مركزية المتلقي؛ أي ماذا يفعل المتلقي بوسائل الإعلام. هذا السؤال الذي نشط الكثير من البحوث الكمية التي تجاوزت توحيد قائمة الحاجيات النفسية والنفسو- اجتماعية التي يسعى الجمهور إلى تلبيتها باستخدامه لوسائل الإعلام.

لعلّ النّقد الذي يوجه إلى هذه الرؤية لا يكمن في تنميط الحاجيات وتوحيدها وتعميمها على كل السياقات الاجتماعية والثقافية، فحسب، بل في تناسل عدد الحاجيات التي تحتاجها مثل هذه البحوث الكمية للإجابة على السؤال الأساسي المذكور أعلاه. ورغم الثقل الإيديولوجي والتاريخي لمفهوم امتلاك تكنولوجيا الاتصال الحديثة فإن البحوث النوعية بيّنت كيف أنّ هذا المفهوم يمكن أن يقدم قراءة ثالثة لهذه التكنولوجيا بعيدة عن كونها ظاهرة تقنية أو اجتماعية، أو كدلالة لميزان قوى سياسي أو لتوظيف سياسي. قراءة تستند إلى استجلاء دلالات تكنولوجيا الاتصال التي تتدخل في بناء الذات.

خاتمة: نتائج الدّراسة:

1. دخلت بحوث الاتصال الألفية الثالثة وهي تحمل إرثا من التناقض والصعوبات المتراكمة على مدى خمسة أو ستة عقود من الزمن، وقد أضافت إليها ما أفرزته التطورات المذهلة في مجالات تكنولوجيايات الاتصال والمعلومات، والإعلام الجديد وأودواته صعوبات قديمة مستجدة شكلت وتشكل تحديات جديدة تبرز أهم ملامحها في ثلاث مؤشرات رئيسية على الأقل: قصور النظرية، أو ضعف النظريات، التطور التكنولوجي المتسارع وثورة المعلومات، وظهور أدوات ووسائط منفصلة من الرقابة والتوجيه والتنظيم.
 1. ناقشت عدد من البحوث والدراسات هذه الإشكالية، حيث جمع شتاها بيرجر (Berger 1991)، وناقش من خلالها أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور إشكالية عدم وجود نظرية محددة في بحوث الإعلام والاتصال، وما نتج عن ذلك من إشكاليات منهجية. وقد أعاد بيرجر أسباب هذه الإشكالية إلى ثلاث عوامل أساسية هي: العامل التاريخي، العامل المنهجي، وعامل الخوف من المسؤولية.
 2. شكّل هذا الحضور للتخصّصات الأخرى داخل الاتصال، وهو يؤسّس لحقله المعرفي الخاص داخل فضاء العلوم الاجتماعية، أحد المداخل الأساسية للتساؤل عن شرعيته العلمية، كعلم قائم بذاته. بل هناك من الباحثين من أيد بشدة ويؤيد وجهة النظر التي تقول: "إنّ علم الاتصال لم ينتج نظرية رئيسية قابلة للتطوّر في المستقبل".
 3. إنّ الكثير من الرّؤى والمنهجيات المعرفية التي تناولت الاتصال مفهوما وعملية كانت تفتقر إلى المقاربة الموحّدة، وقد ظهرت تحت مسمّيات شكلية. أضفت عليها بعض الكتابات التالية نوعا من التّبجيل الذي يرفعها إلى مقام النظرية العامّة، من دون جهد بحثي يوضّح المستويات والمساهمات المعرفية في بناء وتشكيل هذا الإطار أو تلك النظرية.
 4. وقد نتج عن هذا الوضع أن تَمَصّت المذاهب التفسيرية الاستسهالية الرّائجة والقوالب الفكرية الجاهزة (التي كانت تلعب على وتر التجديد الشكلي) دور المفسّر الشرعي لحقل الاتصال، وأعطت لنفسها الحق في تقديم قراءات مبتورة، مغيّبة ومقصية بذلك مجموع الجهد البحثي التراكمي القائم على التناقض وتداخل الاختصاصات، مؤكّدة الانطباع السّلبّي بأنّ الاتصال حقل مفتوح لكل التّهويمات المتناقضة والمتسارعة، هذا الوضع ربما دفع الكثيرين إلى الذهاب بعيدا بالاعتقاد بأنّه ربما كان من الأفضل إقصاء كل هذه التعارضات والتبعثر الذي يميّز حقل الاتصال، والبدء من الصّفّر.
 5. قد حاول العديد من الباحثين تشخيص وهن البحث العلمي في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وبحوث الاتصال والإعلام بصفة خاصة في المنطقة العربية فحصره في جملة من المظاهر نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر سطحيته وانطباعيته، واعتماده على النظريات الغربية الجاهزة وتبعيته الفكرية، وانفصامه عن الواقع المعيش أو عدم تمكنه من الإلمام العلمي بالظواهر الاجتماعية المعقدة في المنطقة العربية.
 6. أصبحت للمعلومة قيمة استراتيجية ليس فقط من أجل تفعيل التّقاشات داخل الفضاء العمومي، ولكن بصفة خاصة من أجل عصنة المجتمعات والمنافسة الاقتصادية؛ فحتى تقنيات الاتصال في حد ذاتها بدأت في تجديد كذلك عدتها الفكرية. ويتم اليوم اعتبار قطاع الانتاجات الإعلامية المنظم أكثر فأكثر على أساس صناعي من طرف أصحاب رؤوس الأموال، كأحد منجي القيمة، وبالتالي أصبح قطاع الاتصال من بين القطاعات التي تعرف قيمتها في البورصة ارتفاعا منتظما منذ عقدين من الزمن.
 7. ارتكزت البحوث العلمية حول وسائل الاتصال الحديثة على منظورين: Paradigms
- ✓ المنظور الأول، ويتمثل في الحتمية التكنولوجية، والذي ينطلق من قناعة بأن قوة الترسانة التكنولوجية المتجددة والمتطورة هي وحدها المالكة لقوة التغيير في الواقع الاجتماعي.
- ✓ أما النموذج الثاني، ويتمثل في الحتمية الاجتماعية التي ترى أن البنى الاجتماعية هي التي تتحكم في محتويات التكنولوجيا وأشكالها، أي أن القوى الاجتماعية المالكة لوسائل الإعلام هي التي تحدد محتواها.
- أخيرا: نتفق تمام الاتفاق مع روبرت إيسكاربيت "Rebert Escarpit" حينما يقول: "قد تكون هذه آخر فرصة لنا للبحث في نظرية عامة للإعلام والاتصال"، وقد تمّنى كثيرا أن تنتقد بشدّة ادّعاءات النظريات الموحّدة؛ ويقصد بها خاصة الفكر المالكوهاني

نسبة إلى "مارشال ماك لوهان Marchall Mc Luhan"، وأيضاً "الطريقة التكوينية"، و"النموذج الرقمي"، و"البراغماتية" أو "المدخل العلمي".

8. المراجع

1. Beniger, J: The Control Revolution: Technological and Economic Origins of the Information Society, MA: Harvard University Press, 1986.
2. Charles R. Berger: "Chautauque: why are there so Few Communication Theories? Communication Theories and other Curios; Communication Monographs, vol 58, March 1991.
3. Dewey John: Démocratie et éducation. Armand Colin, Paris, 1995.
4. Goffman Erving, Communication conduct in island Community, Chicago, University of Chicago, department of sociology, Ph.D dissertation, 1953.
5. Goffman Erving, Behaviour in public places. New York, NY: Free press, 1963.
6. Guy-félix Duportail : 24) Phénoménologie de la communication. Ellipses. Paris France. 1999.
7. Husserl Edmond: la crise des sciences Européennes et la phénoménologie transcendantale. Traduction G. Granel Paris Gallimard Idées directrices pour une phénoménologie Traduit de l'allemand par Paul Ricoeur Gallimard Mars, 2003.
8. Lévi-Strauss Claude: Tristes Tropiques, [Plon, Paris](http://www.plon.com), 1955.
9. M. Castells: The Rise of the Network Society, Oxford: Blackwell, 1996.
10. Mattelart, Armand et Michel, Histoire des théories de la communication, Editions la Découverte, Paris, 2004
11. Robert Ezra Park, The immigrant Press and Its Control, Americanization Studies, New York, London, Harper, 1922.
12. Wilbur Schram In: Judith Lazar, La Science de La Communication, Paris, La Découverte, 1997.
13. أرمان وميشال ماتلارت: تاريخ نظريات الاتصال، ترجمة نصر الدين العياضي، والصادق رابع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005.
14. برنت روبن: الاتصال والسلوك الإنساني، ترجمة: كمال عبد الرؤوف، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط1)، (1992).
15. دارن بارني: المجتمع الشبكي، ترجمة أنور الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015.

16. الصّادق رابح، تقديم كتاب "علوم الإعلام والاتصال واشكاليات التكوين المهني في العالم العربي"، بيروت، دار التّهضة العربية، 2009.
17. محمد شومان: "أزمة الدراسات الإعلامية". <https://www.youm7.com/story/2014/10/12>.
18. محود محمد قلندر، "مدخل إلى الاتصال الاجتماعي؛ معالجة أولية لدور الاتصال ووسائطه في قيام ونمو المجتمعات البشرية"، ورقة إيطارية مقدمة لقسم الاتصال الجماهيري بجامعة الجزيرة.
19. نصر الدين العياضي: "الرهانات الاستمولوجية والفلسفية للبحث الكيفي: نحو أفاق جديدة لبحوث الإعلام والاتصال في المنطقة"، أبحاث المؤتمر الدولي؛ الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة.. لعالم جديد، جامعة البحرين، 7 - 9 أبريل 2009.